

المركز الديمقراطي العربي ألمانيا-برلين-

بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول: العلوم الإنسانية والاجتماعية-قضايا معاصرة-

-أيام 01-02-03 نوفمبر 2019-

عنوان المداخلة:

التمويل الإسلامي في الجزائر الواقع والتحديات - بنك البركة نموذجاً-

**Islamic finance in Algeria reality and challenges -AL BARAKA
BANK MODEL-**

من إعداد الباحثات:

د/سعاد رباح أستاذة محاضر "أ" جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية-قسنطينة الجزائر

s_rebbah@yahoo.fr

الهاتف: 00 213 541155945

ط/ دريال رقية طالبة دكتوراه

ط/ هنوز سكيانة طالبة دكتوراه

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية-قسنطينة الجزائر

الهاتف: 00213 657773698

الهاتف: 00213 549702509

roukaidel25@gmail.co

sakinahanouz19@gmail.com

ملخص باللغة العربية:

للتمويل الإسلامي دور كبير في دفع عجلة الاقتصاد نحو الأمام، حيث يمكن تفعيله في قطاعات عديدة ذات أهمية كبيرة سواء في الزراعة أو الصناعة أو السياحة أو الخدمات... وغيرها، وهذه القطاعات تحتاج إلى موارد مالية ضخمة لإنشائها؛ وعليه سوف نتناول في هذا البحث الدور الذي يمكن أن يؤديه التمويل الإسلامي في تنمية الاقتصاد من خلال تمويل هذه القطاعات؛ وبالأخص في الجزائر ومدى إسهاماته في تحقيق ذلك.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، البنوك الإسلامية، شركات التأمين.

Summary in English :

Islamic finance plays a major role in driving the economy forward. where it can be activated in multiple sectors and of great importance in industry, tourism, and services... etc, and these sectors need huge financial resources to create them for this reason, we will address in this discussion the role that Islamic finance can play in the development of the economy through the financing of these sectors, particularly in Algeria, and the extent of its contribution to development.

Keywords: Islamic finance, Islamic banks, Insurance companie

مقدمة:

إن الواقع المعاصر يثبت الأهمية الكبيرة التي يحظى بها التمويل الإسلامي، فقد اكتسحت صيغ التمويل الإسلامي النسبة الأكبر في معاملات البنوك الإسلامية؛ بل وتعدى الأمر إلى فتح نوافذ إسلامية في بنوك روية تنشط أغلبها في دول غربية، وهذا وإن دل على شيء، فإنما يدل على النتائج الإيجابية التي حققتها صيغ التمويل الإسلامية من خلال مؤسستها، سواء كانت بنوكا إسلامية، أو شركات التأمين التكافلي، أو الأسواق المالية... وغيرها، وعلى غرار هذه الدول فإن الجزائر تسعى جاهدة منذ إنشائها لأول بنك إسلامي قائم على مبادئ إسلامية، والمتمثل في بنك البركة الذي بدأ نشاطه سنة 1991م، إلى تفعيل هذه المؤسسة بما يخدم النشاط الاقتصادي داخل الوطن، ومدى إسهاماته في تحقيق التمويل المناسب داخل الاقتصاد الوطني. مما سبق يمكن أن نصيغ سؤال إشكالية هذا البحث في التساؤل الرئيسي التالي: ما هو واقع التمويل الإسلامي في الجزائر؟

1- الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بالتمويل الإسلامي؟
- ما هي أبرز المؤسسات الناشطة في التمويل الإسلامي داخل الجزائر؟
- ما هي أهم الصيغ المتبعة في عمليات التمويل داخل بنك البركة بالجزائر؟

2- فرضيات البحث:

- للمؤسسات المالية الإسلامية دور كبير في تمويل المشاريع بالجزائر.
- حقق بنك البركة بالجزائر نجاحا كبيرا في عمليات التمويل الإسلامية.

3- أهمية البحث:

تكمّن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء حول واقع التمويل الإسلامي بالجزائر، وأبرز المؤسسات الإسلامية الداعمة له.

4- أهداف البحث:

- التعرف على التمويل الإسلامي و خصائصه.
- معرفة أبرز المؤسسات المالية في الجزائر .
- التعرف على بنك البركة في الجزائر .

5- منهج البحث:

من أجل إعداد هذا البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي؛ بالإضافة إلى المنهج الإحصائي؛ وذلك بالتعريف بمفردات البحث وتحليلها وتحديد مفاهيمها، وهذا عن طريق جمع المعلومات والبيانات.

6- خطة البحث:

لمعالجة هذا الموضوع قسم هذا البحث إلى المحاور التالية:

- المحور الأول: مفاهيم أساسية حول التمويل الإسلامي وخصائصه ومؤسساته.
- المحور الثاني: المؤسسات المالية الإسلامية بالجزائر ودورها في عملية التمويل.
- المحور الثالث: تجربة بنك البركة في الجزائر بين الواقع والتحديات.

المحور الأول: التمويل الإسلامي، مفهومه، خصائصه، مؤسساته.

أولاً: مفهوم التمويل الإسلامي:

لغة: جاء في القاموس المحيط: "المال: ما ملكته من كل شيء، ومُلَّتْ تَمَالٌ ومِلَّتْ وَتَمَوَّلَتْ واسْتَمَلَّتْ: كَثُرَ مَالُكَ، وَمَوَّلَهُ غَيْرَهُ، وَمُلُّهُ أَعْطَيْتَهُ الْمَالَ". [الفيروزآبادي، 2005م، ج1، ص1059]. والتمويل من موله إذا صيره ذا مال. [شتوان الحميري، 1999م، ج9، ص6414].

اصطلاحاً: هو نشاط اقتصادي لتسهيل المبادلات والأنشطة الحقيقية، وتنمية الثروة، عن طريق تقديم الأموال اللازمة لذلك. [سامي بن إبراهيم السويلم، 2006م، ص2].

التمويل الإسلامي: عرفه منذر قحف: "هو تقديم ثروة، عينية أو نقدية، بقصد الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية". [منذر قحف، 2004م، ص12].

فالتمويل الإسلامي يتمثل في تقديم أموال من أصحاب الفائض لأصحاب العجز لاستثمارها في مشاريع مربحة وفق الضوابط والأحكام الشرعية.

ثانياً: خصائص التمويل الإسلامي:

يتميز التمويل الإسلامي عن التمويل التقليدي بمجموعة من الأسس والمبادئ والضوابط المستندة إلى الشريعة الإسلامية، يمكن إجمالها في النقاط التالية:

1- عدم التعامل بالربا أخذاً وعطاءً: سواء كان ربا فضل أو نسيئة، بفائدة كثيرة أو قليلة، وسواء كان ربا استهلاك أو استثمار، لقوله تعالى: "وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا" [سورة البقرة الآية-275-]، وهذا لانعدام التقابل بين الجهد والثمرة، وما يسببه من انهيار اقتصاد المجتمع وأخلاقه، وكذا انقسامه إلى طبقة المتحكمين وطبقة المستضعفين". [صالح بن غانم بن عبد الله السدلان، 1425هـ، ج1، ص105-107].

2- تحريم الشريعة اكتناز المال الذي يؤدي إلى تراجع عمليات الاستثمار الذي له دور في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لقوله تعالى: "وَالَّذِينَ يُكْتِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ" [سورة التوبة الآية-34-].

3- تمويل المشاريع الجائزة التي هي من الطيبات التي أحلها الله والابتعاد عن كل ما حرمه الله، مثل: الاتجار بالخمور والمخدرات ولحوم الخنزير والملاهي وغيرها مما هو مخالف لأحكام الشريعة الغراء.

4- التمويل الإسلامي يستند إلى قاعدة معروفة في الفقه الإسلامي وهي: الغنم بالغرم والخراج بالضمان، أي أن تحمل الربح والخسارة يكون مقسماً على نسبة مشاعة. [محمد مصطفى الزحيلي، 2006م، ج1، ص543].

5- ارتباط التمويل الإسلامي بالجانب الحقيقي للاقتصاد، أي عند تمويل مشروع منتج فإن الأرباح الناتجة حقيقة وليست وهمية، كما يتيح التمويل الإسلامي للأموال فرصة التدفق إلى المشاريع الجديرة بالتمويل. [نبيل عبد الإله نصيف، العدد 6، ص1091].

6- التمويل الإسلامي ينكر قوة الاستغلال والاستبداد، ويقدر حق العمل، ويشجع أصحاب الكفاءات، ويقرر مبدأ التكافل الاجتماعي. [محمد إبراهيم برناوي، 1401هـ، 1ج، ص214].

7- التمويل الإسلامي يعمل وفق سلم الأولويات الشرعية التي حددتها مقاصد الشريعة الغراء، فالضروريات مقدمة على الحاجيات، والحاجيات مقدمة على التحسينيات، والمصلحة العامة مقدمة على الخاصة دون ضرر أو إضرار.

8- التناسب بين مصادر الأموال والاستثمارات، فمثلا استخدام أموال ذات أجل قصير في الاستثمارات طويلة الأجل، مما قد ينعكس سلبا على حالة السيولة في البنك. [زبير العياش، سميرة مناصرة، العدد3، 2016\05\15، ص117].

9- اعتماد قاعدة "نظرة إلى ميسرة للمعسر" بضوابطها الشرعية، فلا مكان لفوائد التأخير، ولا فوائد إعادة جدولة الدين، وهذا يحمي الاقتصاد من الآثار السلبية كي يستمر الإنتاج والطلب. [زبير العياش، سميرة مناصرة، العدد3، 2016\05\15، ص117].

10- التمويل الإسلامي يقدم أفضل منهج لضبط المديونية والسيطرة عليها من خلال دمج المديونية الربحية بالتبادل والإنتاج. [سامي بن إبراهيم السويلم، 2013م، ص 83].

11- من أصول التمويل الإسلامي التوازن بين النشاط الربحي الذي يتمثل أصله الكلي في تحريم أكل أموال الناس بالباطل، ويتفرع تحت هذا الأصل تحريم الإسراف والاحتكار، وكذا الربا والغرر، والنشاط غير الربحي الذي من أبرز أصوله الزكاة. [سامي بن إبراهيم السويلم، 2013م، ص 13، 14].

ثالثا: مؤسسات التمويل الإسلامي:

1- البنوك الإسلامية: هو مؤسسة مالية تقوم بتجميع الأموال واستثمارها وتميئتها لصالح المشتركين، وإعادة بناء المجتمع المسلم، وتحقيق التعاون على وفق الأصول الشرعية، وأهم مميزات المصارف الإسلامية النزعة العقدية والاجتماعية، المساواة بين طرفي التعامل والوضوح في العمل والثقة في الاستثمار، ومناطق الريح تشغيل رأس المال والعمل، العدالة في تقدير العمولة، سعة رقعة التعامل مع العملاء. [وهبة بن مصطفى الزحيلي، دون سنة، ج5، ص3755-3762].

2- الأسواق المالية الإسلامية: هي سوق منظمة تتعد في مكان معين وفي أوقات دورية للتعامل الشرعي ببيعاً وشراءً لمختلف الأدوات المالية، وتهدف إلى تعبئة المدخرات المالية النقدية وتوجيهها نحو المشروعات المنتجة. وهناك أنواع من الأسواق المالية الإسلامية لها دور فعال في تمويل المشاريع، والنهوض بالتنمية الاقتصادية، منها سوق النقد الإسلامي الذي من أدواته الصكوك الإسلامية التي حلت محل السندات الربوية، كصكوك المضاربة والمشاركة، والإجارة، وصكوك صناديق الاستثمار الإسلامية، وعمليات التصكيك للأصول (التوريق)، وكلها أدوات فعالة لتوفير السيولة اللازمة لتمويل الاستثمارات. [شافية كتاف، 2014م، ص9، 13، 14].

3- مؤسسات الوقف: هي مؤسسة دينية خيرية تقوم بدور هام في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من خلال إنشاء صناديق وقفية مخصصة للتمويل بواسطة تبرعات صغيرة (صكوك الوقف)، وكذا تشجيع الوقف على القرض الحسن لتوسيع نشاط المشروعات. [حسن عبد المطلب الأسرج، العدد6، سبتمبر 2009م، ص 24-27].

كما أن التجديد الحديث لمؤسسات الوقف جعل منه آلية ومصدر لتمويل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وقد توسعت دائرة استخدام الوقف من السلطات القضائية الرئيسية للمالية الإسلامية، مثل ماليزيا ودول الخليج العربي إلى الولايات المتحدة، وكندا وجنوب إفريقيا والهند، وهذا التوسع دليل على إسهامات الوقف.

4- مؤسسات الزكاة: هو مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف ووصاية وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، إذ تقوم بتنظيم الزكاة عن طريق ترشيد أداء وصرف أموال الزكاة.

ويعد صندوق الزكاة بالإضافة إلى دوره الأساسي في تحصيل الزكاة وصرفها على مصارفها الثمانية، موردا مهما أيضا يدخل في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بصيغة القرض الحسن وفق شروط وإجراءات، بالإضافة إلى صيغ أخرى تتماشى مع أموال الزكاة ودون المخاطرة بها المتمثلة في التأجير والمشاركة، وهذا تجسيدا لشعار صندوق الزكاة المتمحورة في: "لا نعطيهِ ليبقى فقيرا إنما ليصبح مزكيا" [نادية طيبي، العدد 5، ديسمبر 2017م، ص 261، 262، 266].

5- مؤسسة التأمين التعاوني (التكافلي): وهو أن يتفق مجموعة من الأقارب، أو الأصدقاء، أو الزملاء على أن يدفع كل منهم اشتراكا معيناً، لتعويض الأضرار التي قد تصيب أحدهم إذا تعرض لخطر معين من مرض، أو خسارة، أو احتراق. فهذا جائز لأنه من عقود التبرعات، ومن التعاون على البر. [محمد بن إبراهيم التويجري، 2009م، ج 3، ص 446].

كما تعد شركات التأمين الإسلامية مؤسسات تمويلية، إذ حددت بعض الأنظمة والتشريعات أوعية استثمار أموال التأمين، والنسب المستثمرة في كل وعاء، وقد نصت عقود التأمين الصادرة عن عدد من شركات التأمين الإسلامية على وجود علاقة مضاربة بين الشركة وحملة الوثائق، فيما يتعلق باستثمار الاشتراكات المتجمعة عندها. [محمد سعدو الجرف، ص 18، 37].

المحور الثاني: المؤسسات المالية الإسلامية بالجزائر ودورها في عملية التمويل

تأخر ظهور المؤسسات التي تنشط وفق المبادئ الإسلامية في الجزائر مقارنة بدول الأخرى لعدت أسباب؛ لعل أبرزها القوانين التي لا تتوافق مع عمل هذه المؤسسات من جهة، ونقص الفعالية والشفافية من جهة أخرى، وفي هذا المحور سوف نبرز أهم المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر؛ ودورها في عمليات التمويل.

أولاً: مجموعة بنك البركة بالجزائر:

يعتبر بنك البركة الجزائري أول مصرف برأس مال مختلط (عام وخاص)، أنشئ في 20 ماي 1991م، برأس مال اجتماعي قدره 500.000.000 دج، بدأ أنشطته المصرفية بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر. أما المساهمون في رأسماله فهم بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر)، وشركة دلة البركة (السعودية)، مسير بموجب أحكام القانون

رقم 10/90 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض¹، وهو مرخص بالقيام بجميع الأعمال المصرفية، التمويل والاستثمار؛ وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية².

ثانيا: تجربة الخدمات التأمينية التكافلية في الجزائر (شركة السلامة للتأمينات):

بالرغم من قدم ظهور التأمين الإسلامي في العالم وانتشاره في دول الخليج وبعض الدول الإسلامية، إلا أنه لم يظهر إلا حديثا في الجزائر، نتيجة لتفرغ إحدى الشركات الخليجية (إياك) السعودية الرائدة في مجال التأمين التعاوني التي تمثلها حاليا شركة سلامة للتأمينات³.

وقد حققت شركة سلامة في الجزائر نتائج إيجابية خلال الأعوام الأخيرة، فهي تمتلك حصة سوقية تقدر بـ 3% من سوق التأمينات في الجزائر، تتوزع بين الشركات العمومية 80% والشركات الخواص 20% ويقدر استثماراتها المالية بـ 2.6 مليار دينار جزائري، وتوفر حاليا خدمات متعددة في السوق الجزائرية حيث تمتلك الشركة شبكة توزيع متكونة على 150 نقطة بيع موزعة على مستوى كافة التراب الوطني، مؤطرة من طرف 04 مديريات جهوية، إلا أنها تتوفر بخدمات التكافل وهي الوحيدة من كل مؤسسات التأمين التكافلي الإسلامي. [أمينة بوزن، ديسمبر 2012م، ص11، 12].

ثالثا: مؤسسات الزكاة والأوقاف في الجزائر:

1- مؤسسة الزكاة (صندوق الزكاة) في الجزائر: تم تأسيسه سنة 2003م، وأول تطبيق له كان في ولايتي عنابة وسيدي بلعباس؛ وذلك بفتح حسابين بريديين في الولايتين تابعين لمؤسسة المسجد، بغرض تلقي أموال الزكاة والتبرعات من المزمكين، والمتصدقين في شكل حوالات بريدية؛ كما أن زكاتهم لا تقبل إلا نقدا ولا تدفع بقوة القانون، وفي سنة 2004 تم تعميم هذه العملية لتشمل كافة ولايات الوطن؛ وذلك بفتح حسابات بريدية على مستوى كل ولاية⁴.

• مراحل الحصول على التمويل من صندوق الزكاة في الجزائر:

يمكن إجمال أهم المراحل التي يمر بها التمويل من خلال صندوق الزكاة في الجزائر كما يلي [منصوري الزين، سفيان نقماري، 2013، ص03]:

- يتقدم المستحق للزكاة بطلب الاستفادة من قرض حسن لدى اللجنة القاعدية لصندوق الزكاة.

¹ قانون النقد والقرض 10/90 هو قانون متعلق بالقرض والنقد في النظام المصرفي الجزائري، حيث سمح بتحويل السلطة النقدية إلى مجلس القرض والنقد؛ الذي يعتبر بمثابة مجلس إدارة بنك الجزائر، يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال القرض والنقد ويرأسه محافظ بنك الجزائر.

² للمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع الإلكتروني: [/http://albaraka.bank.com](http://albaraka.bank.com).

³ شركة سلامة للتأمينات التعاوني "سلامة" هي جزء من مجموعة سلامة الدولية؛ التي تعتبر أحد المجموعات الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجال التأمين، حيث يقدر رأس مال المجموعة بحوالي 6 مليار ريال سعودي، وقد تم اعتمادها كشركة مساهمة في المملكة بموجب مرسوم ملكي في عام 2006، للمزيد

انظر: [/http://salama.com](http://salama.com)

⁴ الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف: [/http://www.marw.dz](http://www.marw.dz)

- تتحقق اللجنة من أحقيته على مستوى خلايا الزكاة في المساجد بالتعاون مع لجان الأحياء.
- بعد التحقق تصادق اللجنة القاعدية على طلب المستحق للزكاة.
- ترسل الطلبات المقبولة إلى اللجنة الولائية لصندوق الزكاة.
- ترتب اللجنة الطلبات حسب الأولوية في الاستحقاق على أساس الأشد تضررا والأكثر نفعاً (مردودية عالية، توظيف أكبر).
- توجيه قائمة خاصة إلى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، لاستدعاء المستحقين بغية تكوين ملف وفق الإجراءات المعمول بها لديهم.
- توجيه قائمة خاصة إلى الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، لاستدعاء المستحقين بغية تكوين ملف وفق الإجراءات المعمول بها لديه.
- توجيه قائمة خاصة إلى بنك البركة بالمستحقين في إطار التمويل المصغر والغارمين لاستدعائهم لتكوين الملف اللازم.
- توجيه القائمة الخاصة بالمستحقين في إطار تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة المصادق عليها من اللجنة الولائية إلى بنك البركة ليقرر البنك نهائياً قابلية تمويل المشاريع أم لا وهذا وفق المعايير التي يعتمدها عادة.

أما الدور التمويلي لصندوق الزكاة في الجزائر فيمكن إبرازه من عدة جوانب منها تقليل من البطالة، مساهمته في تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة... وغيرها؛ حيث أشارت التقارير السنوية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف في الجزائر وبتصريح من وزيرها المكلف، بأنه تم إنشاء أكثر من 5000 مؤسسة مصغرة من قبل الشباب الذين استفادوا من القروض الممنوحة من طرف الوزارة بفضل صندوق الزكاة؛ حيث أنه تم تخصيص جزء من أموال الزكاة من أجل دعم الشباب والمساهمة في القضاء على البطالة. [منصوري الزين، سفيان نقماري، 2013، ص09].

2- مؤسسة الأوقاف في الجزائر: مرت الأوقاف بالجزائر بعدد من المراحل، ونظراً لأهمية هذا القطاع فقد أولت له الجزائر عناية خاصة؛ فهي تحتل المرتبة الثالثة بين الدول الإسلامية من حيث حجم الثروة الوقفية، وتنوع الوعاء الاقتصادي للأوقاف من بساطين ومطاعم، محطات بنزين وأراضي... وغيرها، إلا أن أغلبية الأوقاف في الجزائر كانت تعاني من غياب المرجعية الوقفية والتي حالت دون الانطلاقة الحقيقية لعملية الاستثمار الوقفي؛ هذا ما جعل الهيئات الوصية تبذل جهوداً كبيرة للبحث عن العقود والمستندات الوقفية الموجودة لدى مختلف المصالح والهيئات في الداخل والخارج. [حمادي مورادي، فرج الله أحلام، 2013، ص15].

حيث تم إصدار قانون رقم 07/01 المؤرخ بـ 2001 حيث أوضح هذا الأخير العديد من الصيغ التي يمكن من خلالها استغلال واستثمار الأملاك الوقفية حتى يتمكن هذا القطاع من المشاركة في عملية التنمية.

رابعاً: الأسواق المالية الإسلامية في الجزائر:

مقارنة بالدول العربية والإسلامية فإن الجزائر تأخرت في إنشاء سوق مالي؛ وهذا راجع لعدة أسباب منها ما هو اقتصادي كتنبي النظام الاشتراكي منذ الاستقلال إلى غاية 1990م من جهة، وضعف التنفيذ والتجسيد لما خطط له

من جهة أخرى. ويمكن القول أن المصطلح الشائع في الجزائر هو البورصة أو السوق المالي دون مصطلح الإسلامي؛ وهذا يدل على أن السوق المالي الإسلامي في الجزائر بهذا المصطلح لا توجد، وإنما الواقع هو وجود سوق مالي تسييره هيئات تم تأسيسها سنة 1991م بناءً على مراسيم تنفيذية ويمكن إجمالها فيما يلي:

- ✓ شركة تسيير بورصة القيم المنقول (SGBV).
- ✓ لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB).
- ✓ الوسطاء في عملية البورصة (IOB).

ومع التطورات السريعة التي تشهدها الأسواق المالية حالياً ودورها الكبير في تمويل الاقتصاد؛ فقد حاولت الجزائر تطوير وإشراك بعض الشركات الكبرى ذات الأهمية الكبيرة في الاقتصاد كشركة سوناطراك التي لها دور كبير في عمليات التمويل داخل الاقتصاد الوطني؛ حيث تعتبر هذه الشركة بمثابة العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، إلا أنه لا يمكن القول أن السوق المالي في الجزائر يساهم بشكل كبير في عمليات التمويل، وهذا لعدة أسباب منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو قانوني وتنظيمي.

المحور الثالث: تجربة بنك البركة في الجزائر بين الواقع والتحديات

أولاً: واقع بنك البركة في الجزائر :

لقد سبق لنا في المحور السابق ذكر نشأة بنك البركة في الجزائر، وما نوضحه في هذا المحور هو واقع وتحديات بنك البركة في الجزائر.

يصنف بنك البركة الجزائري على أنه شركة مساهمة، حيث يستحوذ بنك الفلاحة والتنمية الريفية¹ [BADR] على نسبة 50%؛ وشركة دلّة البركة القابضة الدولية على نسبة 50%، ويمتلك البنك 31 فرع موزع في العديد من الولايات ولها نشاطات مصرفية عديدة. حيث أشارت التقارير السنوية التقييمية لدلّة البركة، أن بنك البركة الجزائري حقق نتائج إيجابية وهذا راجع في الأساس إلى الارتفاع الطفيف في أسعار الطاقة التي تساهم بأكثر من 80% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يوضح الجدول أدناه أهم التقارير المتعلقة ببنك البركة الجزائر خلال السنوات 2015م، 2016م، 2017م، 2018م.

جدول رقم (01): توضيح بعض التقارير السنوية للأصول المالية لبنك البركة الجزائر

2018م	2017م	2016 م	2015 م	
2.3	2.2	1.88	1.9	الأصول الإجمالية للبنك(الحساب مليار \$ أمريكي)
105.4	82.1	82.2	83	إجمالي الدخل التشغيلي (الحساب بالمليون \$ (أمريكي)

¹بنك الفلاحة والتنمية الريفية: هو مؤسسة مالية وطنية جزائرية ينتمي إلى القطاع العمومي أنشئت في 13 مارس 1982 على شكل شركة مساهمة مهامه تنمية وتطوير القطاع الزراعي ودعم نشاطات الصناعية التقليدية والحرفية.

71.3	50	48.9	50	صافي الدخل التشغيلي (الحساب بالمليون \$أمريكي)
45.5	42	37	32	صافي دخل البنك (الحساب بالمليون \$أمريكي)

المصدر: من إعداد الباحثين بعد الاطلاع <http://albaraka bank.com>.

يوضح الجدول أعلاه بعض الأرقام الإحصائية التي وردت عن بنك البركة الجزائر، حيث نلاحظ فيما يخص الأصول الإجمالية للبنك أنها في ارتفاع حيث سجلت في سنة 2015م ما يقارب 1.9 مليار دولار؛ ووصلت إلى 2.3 مليار دولار سنة 2018م أي بمعدل نمو سنوي يقارب 1%، في حين شهد إجمالي الدخل التشغيلي انخفاض طفيف في السنوات 2016م و 2017م حيث حققت على التوالي 82.2 و 82.1 مليون دولار أمريكي وهي أرقام متقاربة جدا، وارتفاع كبير خلال سنة 2018م حيث بلغ 105.4 مليون دولار أمريكي، أما صافي الدخل التشغيلي فنلاحظ انخفاض طفيف خلال سنة 2016 م ب 48.9 مليون دولار أمريكي؛ وارتفاع كبير خلال سنة 2018م ب 71.3 مليون دولار أمريكي، ونفس الرقم بالنسبة لسنة 2015 م و 2017 م بمعدل 50 مليون دولار أمريكي. أما صافي دخل البنك فيمكن القول أنه يرتفع في كل سنة بمعدل 2%؛ حيث سجلت سنة 2015م 32 مليون دولار أمريكي تلتها سنة 2016م ب 37 مليون دولار أمريكي، في حين حققت السنتين 2017م و 2018م على التوالي 42 و 45.5 مليون دولار أمريكي.

أما النشاطات التمويلية للبنك، فله نشاط واسع خاصة في التمويل عن طريق صيغة المرابحة التي تستحوذ على النسبة الأكبر من تمويل البنك بنسبة 70%، أو التمويل عن طريق الإجارة والاستصناع في القطاع العقاري الذي يتميز في الجزائر بالنشاط وزيادة الطلب بما يحقق أرباح كبيرة للبنك؛ بالإضافة إلى التمويل التجاري الذي يشكل نسبة 60%، كما يعمد البنك إلى تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة من أجل تشجيع عمليات التصدير والنهوض بالاقتصاد والاعتماد على عائدات خارج قطاع المحروقات، كما تجدر الإشارة أيضا إلى الخدمات المصرفية المتنوعة التي يقوم بها البنك مثل: فتح الحسابات الجارية وحسابات الإيداع المتنوعة، تلقي الودائع، وإصدار الكفالات وخطابات الضمان، تقديم الاعتمادات السندية، الخدمات المصرفية عبر شبكة الأنترنت، قبول الزكاة والتبرعات والهبات، توظيف الأموال واستثمارها بناءً على رغبة المودعين ووفق الضوابط الشرعية، استخدام الفيزا الذهبية والبلاتينية والمدفوعة مسبقا... وغيرها.

ثانيا: تحديات بنك البركة الجزائري:

رغم النتائج الإيجابية التي حققها بنك البركة في الجزائر؛ إلا أنه توجد مجموعة كبيرة من التحديات والمعوقات التي حالت دون تنفيذ المخططات بالشكل المسطر له من قبل هيئات البنك، ويمكن أن نجل أهم التحديات والمعوقات في النقاط التالية:

✓ من الناحية القانونية:

غياب الإطار القانوني المنظم له، فالعمل المصرفي الإسلامي في الجزائر ينظمه قانون النقد والقروض، وهو يتماشى مع مقتضيات العمليات البنكية الكلاسيكية القائمة على الفائدة الربوية، أما الصيرفة الإسلامية فإنها قائمة على الشراكة في الربح والخسارة، وغياب نصوص قانونية تراعي هذا العمل يؤدي إلى تحمل المصرف والعميل أعباء جبائية مرتفعة تقلل من درجته التنافسية فيما يعرضه من منتوجاته المالية. [محمد هشام القاسمي الحسنيين، 2010م، ص 14، 15].

✓ من الناحية الشرعية والأخلاقية:

- نقص الإطار المؤهّل للقيام بالأعمال المصرفية على أسس إسلامية.
- عدم التزام المقرضين بالآجال المحددة لدفع الأقساط مما تسبب هذا بأضرار في بعض الأحيان للبنك و المودعين.

✓ من الناحية الوظيفية:

افتقار موظفي البنك للتأهيل والتكوين، فالتدريب والتتقيف الشرعي للعاملين بالمصارف الإسلامية، ومعرفة أصول المعاملات الإسلامية، والتأصيل الشرعي الصحيح لصيغ الاستثمار يجنب الوقوع في الكثير من العثرات التي تقع فيها البنوك الإسلامية. [سليمان ناصر، العدد7، 2009م-2010م، ص 313].

✓ من الناحية الإدارية:

سوء تنظيم وهيكل الإدارة التمويلية، فالمصرف الإسلامي باعتبار تميزه عن غيره في الوساطة المالية، يفرض عليه اختلافا في التنظيم الداخلي إذ لا بد أن يعتمد نظام التخصص في الإدارات، وحتى في الإدارة نفسها لا بد من توزيع الأعمال والصلاحيات، حفاظا على التنفيذ الحسن، ومن ذلك تخصيص إدارة خاصة بالسلم وأخرى بالمضاربة، وهكذا. [محمد هشام القاسمي الحسني، ص 17].

الخاتمة:

وفي نهاية دراستنا لهذا الموضوع توصلت الباحثات للنتائج الآتية:

- التمويل الإسلامي هو عبارة عن تقديم أموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز لاستثمارها وفق ضوابط شرعية.
- يتميز التمويل الإسلامي بعدة خصائص لعل أبرزها عدم التعامل بالربا أخذا وعطاءً، تمويل المشاريع الجائزة شرعا، الالتزام بالأخلاق والقيم... وغيرها.
- تعتبر البنوك الإسلامية وشركات التأمين التكافلي، ومؤسسات الزكاة والوقف، بالإضافة إلى الأسواق المالية الإسلامية، من أهم المؤسسات المالية التي تساهم في عمليات التمويل الإسلامي.

- تنشط العديد من المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر، ولها دور كبير في عملية التمويل الإسلامي وتمثله مجموعة بنك البركة في الجزائر، شركة السلامة للتأمين التكافلي، صناديق الزكاة والأوقاف؛ بالإضافة إلى السوق المالي في الجزائر رغم ضعف فعاليته.
- حقق بنك البركة في الجزائر نتائج إيجابية حسب التقارير السنوية للبنك الرئيسي؛ بمعدل سنوي قدر بـ 2%، وله نشاطات تمويلية عديدة منها: تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة عن طريق المشاركة، تمويل العقارات عن طريق صيغ الإجارة، التمويل الصناعي والتجاري عن طريق صيغ الاستصناع و المرابحة... وغيرها.
- يواجه بنك البركة في الجزائر عدة تحديات ومعوقات منها ما هو قانوني وإداري، ومنها ما هو تنظيمي وأخلاقي.

قائمة المصادر و المراجع

أولاً: الكتب:

- 1- سامي بن إبراهيم السويلم، مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي، ط1، مركز البحوث والدارسات ، بيروت، لبنان.
- 2- شتوان الحميري، ، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تح: حسين العمري، مطهر الإيراني وآخرون ، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت-لبنان.
- 3- صالح بن غانم بن عبد الله السدلان(1425هـ)، رسالة في الفقه الميسر، ط1، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية.
- 4- الفيروزآبادي(1426هـ-2005م) القاموس المحيط، ط8، تح: مكتب التراث في مؤسسة الرسالة للطبع والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان.
- 5- منذر قحف(1425هـ-2004م)، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، ط3، البنك الإسلامي للتنمية المعهد الإسلامي للبحث والتدريب، مكتبة الملك فهد الوطنية،جدة.
- 6- محمد مصطفى الزحيلي(1427هـ-2006م)، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، ط1، دار الفكر دمشق.
- 7- محمد بن إبراهيم التوبجري(1430هـ-2009م)، موسوعة الفقه الإسلامي، ط1، بيت الأفكار الدوليّة.
- 8- وهبة بن مصطفى الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ط4، دار الفكر، سورية- دمشق.

ثانياً: المقالات:

9- حسن عبد المطلب الأسرج(سبتمبر 2009م)، الوقف الإسلامي كآلية لتفعيل وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة في الدول العربية، مجلة دراسات إسلامية، العدد 6.

10- زبير العياش، سميرة مناصرة(15\05\2016)، التمويل الإسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 3، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي الجزائر.

11- سليمان ناصر (2009م-2010م)، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية ، ، العدد7، عبد الحميد بوشرمة جامعة جيجل بالجزائر ، مجلة الباحث.

12- محمد إبراهيم برناوي(1401هـ)، خصائص ومقومات الاقتصاد الإسلامي، ط ربيع الآخر - رمضان، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

13- نبيل عبد الإله نصيف، الأسواق المالية من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد 6، دون ذكر البلد.

14- نادية طيبي(ديسمبر 2017م)، مساهمة صندوق استثمار أموال الزكاة في دعم سياسة التشغيل، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد 5، كلية الحقوق وعلوم السياسية الصديق بن يحي جيجل.

ثالثا: الرسائل و الأطروحات الجامعية:

15- شافية كتاف(2013م-2014م) ، دور الأدوات المالية في تنشيط وتطوير السوق المالية الإسلامية، رسالة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1.

رابعا: الندوات المؤتمرات:

16- أمينة بوزن، شركة التأمين التكافلي-تجربة شركة سلامة للتأمينات الجزائر-، الملتقى الدولي السابع حول: "الصناعة التأمينية الواقع العملي وآفاق التطور-تجارب الدول- جامعة حسبية بن بوعلي بالشلف، يومي 03،04 ديسمبر 2012م.

17- حمادي مورادي، فرج الله أحلام، دراسة الدور التمويلي لمؤسسات الوقف والزكاة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، "المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي (الزكاة و الوقف) في تحقيق التنمية المستدامة، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة سعد دحلب بالبلدية-الجزائر يومي 20،21 ماي 2013.

18- محمد سعدو الجرف، التأمين التعاوني، الأحكام والضوابط الشرعية، مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة العشرون، مكة المكرمة.

19- المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، تنمية التمويل الأصغر الإسلامي: التحديات والمبادرات، الورقة الثانية من حوار السياسات.

20- منصور الزين، سفيان نقماري، " صندوق الزكاة الجزائري ودوره في التنمية الاقتصادية- دراسة حالة صندوق الزكاة في البلدية"، المؤتمر العلمي الثاني حول "دور التمويل الإسلامي غير الربحي (الزكاة والوقف) في تحقيق

التممية المستدامة، مخبر التتممية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة سعد دحلب بالبلدية، يومي 20،21 ماي
2013.

خامسا - المواقع الإلكترونية:

.21.<http://albaraka bank.com>

.22.<http://salama.com>

.23.<http://www.marw.dz>